

Distr.: General
21 October 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة السابعة والخمسون
البند ٣٧ من جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان وأثرها على السلم والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير وصفا للعمل الجاري الذي تقوم به الإدارة الانتقالية من أجل تنفيذ اتفاق بون. ويركز على عدد من المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرة الحكومة وتشجيع نمو القطاع الخاص وإصلاح السياسات المالية من أجل تمكين الحكومة من جمع العائدات وتخصيصها وإنفاقها بشفافية وفعالية. ويعد قيام الحكومة الأفغانية بوضع إطار وميزانية للتنمية الوطنية خطوة أساسية في هذه العملية. ويقدم التقرير أيضا معلومات مستكملة عن اللجان المختلفة التي صدر تفويض بإنشائها بموجب اتفاق بون (لجنة الخدمة المدنية واللجنة الدستورية ولجنة حقوق الإنسان واللجنة القضائية)، فضلا عن عدد من اللجان الأخرى التي أنشأها الرئيس قرضاي بمبادرة منه في اللويا جيرغا.

ويتضمن التقرير كذلك وصفا للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تقديم المساعدة الإنسانية والدعم إلى الحكومة الأفغانية في أنشطة التعمير. ولوحظ تحقق تقدم كبير في ميدان الصحة (وخاصة عمليات التحصين)، والتعليم الأساسي وتقديم المساعدة إلى العائدين (اللاجئون والمشردون داخليا على السواء). ويعرض التقرير أيضا الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لدعم الحكومة، كما يحدد الأولويات في القطاعات الرئيسية للإصلاح والتعمير.

ولا تزال هناك عقبة رئيسية تحول دون تنفيذ اتفاق روما، هي تدهور المناخ الأمني. ورغم بذل جهود لحل الصراعات بين القادة الذين لا يزالون أقوياء في بعض المناطق، ارتكبت بعض أعمال الإرهاب والعنف السياسي. وتواصل القوة الدولية للمساعدة الأمنية القيام بفعالية بدوريات في كابل، ولكن يلزم أن يضطلع المجتمع الدولي بتدابير أمنية أصرم في المناطق الواقعة خارج العاصمة. ورغم هذه الحاجة المستمرة، يجري بذل جهود لبناء وتدريب قوة جديدة للجيش والشرطة الأفغانية، والتحصير لترع السلاح والتسريح الملازمين لذلك للمقاتلين الذين لن يجندوا في الهياكل الأمنية للدولة.

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٤٠١ (٢٠٠٢) المتخذ في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، وقرار الجمعية العامة ٥٦/٢٢٠ ألف المتخذ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ويعطي الفترة المنقضية منذ التقرير السابق بشأن هذا البند (A/56/1000-S/2002/737) الصادر في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

ثانيا - تنفيذ اتفاق بون: التقدم المحرز فيما يتصل بالإدارة الانتقالية

٢ - أنشئت الإدارة الانتقالية عند اختتام اجتماع اللويا جيرغا الطارئ المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ وذلك عملا بالاتفاق المتعلق بالترتيبات المؤقتة في أفغانستان إلى حين إنشاء مؤسسات حكومية دائمة (باتفاق بون) (انظر A/56/1000-S/2002/737، الفقرات ٢٨-٤٢). وتواجه الإدارة، التي يتزعمها الرئيس حامد قرضاي، مهام صعبة لتعمير البلد واستعادة القانون والنظام وتنفيذ الأجزاء المتبقية من جدول أعمال بون، ومن بينها صياغة دستور جديد والتصديق عليه، وتنظيم انتخابات عامة. وعلاوة على ذلك، يتعين على الإدارة أن تهيم في هذا السياق مناخا أمنيا لا يزال غير مؤكد (انظر الفقرات ١١-١٩ و ٢٩-٣٥ أدناه).

٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ تنفيذ عدة أجزاء رئيسية في برنامج الإصلاح الذي أعلنه الرئيس قرضاي في اللويا جيرغا. وأكد الرئيس مبدأ السيطرة المدنية على القوات المسلحة من خلال إعلانه أنه القائد الأعلى لها. وأنشئت لجنة دفاع، بتمثيل واسع للأقليات العرقية، للعمل على إصلاح الجيش. وبدأ مجلس الأمن الوطني الذي يشرف عليه مستشار للأمن الوطني في معالجة انتشار الصراعات المحلية وفي إيفاد بعثات تضم ممثلين للوزارة لحل الصراعات في هرات ومزار شريف.

٤ - وتواصل الحكومة جهودها لمد نفوذها وسيطرتها خارج كابول. وبدأت وزارة المالية العمل الحيوي المتعلق بجلب الإيرادات الحكومية من المقاطعات ووضعها تحت سيطرة الحكومة المركزية. وأحرز تقدم عندما قام إسماعيل خان حاكم هرات، بتسليم عائدات الجمارك وجوازات السفر إلى الحكومة. وأرسلت أيضا السلطات في بلخ عائدات إلى الحكومة المركزية. والمفاوضات مستمرة مع قادة المناطق الأخرى لإقناعهم بتسليم العائدات التي جمعت في مناطقهم إلى الإدارة الانتقالية. وغالبا ما تمثل هذه العائدات مصدرا كذلك

للصراعات المحلية. وعلاوة على ذلك فإن جمع الإيرادات مركزيا يقلل الحافز على الصراع كما يعد شرطا مسبقا لتسيير أمور الدولة الأفغانية بفعالية.

٥ - ويعرض إطار التنمية الوطنية الذي أعدته الإدارة الانتقالية رؤية لدور الدولة فيما يتصل بالاقتصاد والمجتمع. وإطار التنمية الوطنية ثلاثة أهداف عامة، يتمثل الهدف الأول منها في استخدام المساعدة الإنسانية والسياسات الاجتماعية في تهيئة الظروف اللازمة لكي يعيش البشر حياة آمنة مما يرسى الأسس لتكوين رأس المال البشري اللازم لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. أما الهدف الثاني فيتمثل في استخدام المساعدة الخارجية في بناء بنية تحتية مادية وتوفير الأساس للنمو الاقتصادي الذي يتزعمه القطاع الخاص الذي يمكنه في المقابل أن يدعم ويبنى رأس المال البشري والاجتماعي في أفغانستان. ويتمثل الهدف الثالث في تحقيق نمو مستدام بحيث يصبح القطاع الخاص التنافسي محركا للنمو، ويهيئ فرصا للسكان، ويخدم بالتالي أيضا كأداة للإدماج الاجتماعي. ويتوقف نجاح هذه الإستراتيجية على قدرة الدولة على تنفيذها. ولمساعدة الحكومة في تحقيق ذلك، تتعاون بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان مع الوزراء من أجل تعزيز قدرتهم عموما.

٦ - وأعدت الإدارة الانتقالية ميزانية أولية للتنمية الوطنية لتنفيذ الإطار. ووضعت الميزانية من خلال عملية تشاورية شملت الوزارات التنفيذية. وتعتبر الحكومة الميزانية الوطنية أداها المركزية في مجال السياسة العامة، التي تمكنها على وجه الخصوص من تحديد برنامج التنمية ورصده. وتصل الميزانية المتعلقة بالسنة المالية الحالية (التي بدأت في مارس ٢٠٠٢) إلى مبلغ ٤٦٠ مليون دولار. وتتوقع الحكومة الأفغانية أن تجمع ٦٠ مليون دولار من قيمة الميزانية من مواردها الخاصة. وبالنسبة للمبلغ المتبقي، يجب أن تعتمد الحكومة على المانحين الدوليين عن طريق الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان (انظر أيضا الفقرة ٤٤ أدناه).

٧ - واضطلعت الإدارة الانتقالية بمبادرتين طموحتين لحفز نمو القطاع الخاص الذي يشكل ركنا أساسيا في استراتيجيتها الإنمائية. وتركزت المبادرة الأولى على قيام الإدارة بسن قانون الاستثمار الخاص ليحل محل التعقيدات البيروقراطية التي يقال إنها ثبطت همم عدد من منظمي المشاريع الأفغان. وفي المبادرة الثانية، استحدثت الإدارة عملة أفغانية جديدة ("الأفغاني الجديد"). وتُتبع حاليا ممارسة لتداول العملة على نطاق البلد لكي يحل الأفغاني الجديد محل العملات المتعددة التي يجري تداولها الآن في البلد. وهي مبادرة شجاعة ستعزز، إذا نجحت، الوحدة الاقتصادية للبلد وتستعيد الثقة الوطنية والدولية في العملة. وستقلل أيضا تكاليف التداول عن طريق تقليل مخاطر التداول.

٨ - وفي جهد آخر لتعزيز الإصلاح المالي، استخدمت الإدارة الانتقالية شركات دولية مرموقة للمساعدة في مهام الشراء والإدارة المالية ومراجعة الحسابات. ومن شأن الاستعانة بهذه الشركات أن يشجع الشفافية والكفاءة ويكبح الفساد. ويزيد هذا في المقابل ثقة المانحين والمستثمرين من القطاع الخاص في أفغانستان.

٩ - وتعطلت مع ذلك محاولات الإدارة الانتقالية للوفاء بأهدافها الطموحة نتيجة للقيود التي حدّت من قدرتها على فرض سلطتها على نطاق البلد. فلم تتحقق في أغلبية الحالات السياسة المرجوة المتعلقة بالاستعاضة عن حكام المقاطعات الحاليين ورؤساء شرطة المقاطعات والحاميات العسكرية ومكاتب تحصيل الضرائب والإدارات المدنية بمسؤولين من مقاطعات أخرى (انظر A/56/1000-S/2002/737، الفقرة ٣٩). ولم تتمكن الحكومة من إقناع زعماء الفصائل بالانتقال إلى كابل. ولم تتمكن من إنفاذ مرسوم يجعل جميع الجماعات المسلحة المتحالفة مع الفصائل السياسية غير قانونية ويأمر بحلها.

١٠ - ويبدو مع ذلك أن الحكومة نجحت في فرض سلطتها في بعض المناطق. ونجحت القوات الموالية للحاكم المعيّن من جانب الإدارة المؤقتة في خوست في طرد المقاتلين الموالين لقائد الفصيل باشا خان زادران. وقد رفض زادران الاعتراف بالحكام المعيّنين من قبل كابل في مقاطعات باكتيا وباكتيتا وخوست. وهاجم مدينة غارديز عدة مرات مما أسفر عن وقوع إصابات عديدة. ومن المهم أيضا الإشارة إلى أنه لم ينسحب أي من قادة الفصائل الرئيسية المتبقين من عملية السلام بل أن بعضهم قد اتخذوا خطوات إيجابية نحو إقامة تعاون مع الحكومة. ومع ذلك فإن سلطة هؤلاء القادة لا تمارس بشكل منتظم باسم الإدارة الانتقالية وسلطتها وسياساتها أو لصالح شعب أفغانستان ككل.

١١ - ويمثل انعدام الأمن التحدي الأكبر الذي تواجهه أفغانستان والأفغانيون حاليا؛ ومن ثم فإن المشروع الوطني الأشد استعجالا هو إنشاء قوات أمنية تحظى بقبول الأغلبية الساحقة للشعب الأفغاني. وسيتيح إصلاح القطاع الأمني توفير الوسائل اللازمة للأفغانين لكفالة أمنهم، كما قد ييسر المصالحة الوطنية من خلال إنشاء شرطة وطنية وجيش وطني يحظيان بالثقة. وقد أضحى الجميع يدرك حاليا ضرورة إكمال تدريب الجنود ورجال الشرطة عن طريق الإصلاح الشامل لهاتين المؤسستين. وبدأ أخيرا النقاش حول مستقبل الجيش الوطني الأفغاني، كما بدأت لجنة الدفاع تظطلع بالدور المنوط بها في مجال تشكيل القوات المسلحة الجديدة. وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها البلد الذي يتزعم الصدارة في إصلاح القوات المسلحة، على نحو وثيق مع الأفغانين وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان والاجتماع الدولي من أجل تأمين عقد اتفاق بين الحكومة المركزية وقادة المناطق

بشأن حجم القوات المسلحة الأفغانية الجديدة وهيكلها ونشرها في المستقبل. وفي هذا السياق، يكون من الحيوي وضع خطة واضحة للتجنيد تحدد كيفية تجنيد الأشخاص الذين تتوفر فيهم الأهلية للالتحاق بالجيش الجديد والتخلي التدريجي عن غيرهم. ويجب التغلب على العديد من العقبات لبلوغ تلك الأهداف، بما يشمل قبل كل شيء ضرورة توفر دعم مالي ثابت. ولكيما يصبح الجيش الجديد الجيش الوطني لأفغانستان، بدلا من أن يكون مجرد جيش إضافي من بين جيوش أخرى، يجب تفكيك الميليشيات الخاصة القائمة وتسريح أفرادها وإعادة دمجهم في المجتمع. وتترجم اليابان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان الصدارة في مجال إعداد خطة للتسريح وإعادة الإدماج وتنفيذها في إطار تلك الجهود.

١٢ - وفيما يستمر النقاش المتعلق بشكل الجيش الوطني في المستقبل، يتواصل تدريب الجنود. وقد تخرجت ثلاث كتائب جديدة من الدورات التدريبية التي قادها موظفون عسكريون تابعون للولايات المتحدة وفرنسا. بيد أن المشاكل التي كانت قائمة عند بداية هذا البرنامج التدريبي لم تجد سبيلها إلى الحل بعد: ذلك أن ثمة نقصا في عدد المجندين، حيث لا تتجاوز كل كتيبة على حدة نصف قوامها، وذكرت وزارة الدفاع أنها غير قادرة على توفير الأسلحة التي كان يتعين استيرادها. وعلاوة على ذلك، تُترك الكتائب بعد تخرجها بدون دور محدد بوضوح وتواجه صعوبات في العثور على الثكنات المناسبة التي يجب تجديدها خصيصا لتناسب استعمالها. وقد شرعت القوة الدولية للمساعدة الأمنية في إجراء دورة تدريبية لاستكمال مهارات الكتيبة الأولى من الحرس الوطني التي قامت بتدريبها في وقت سابق من هذه السنة. وسيضمن ذلك تغذية روح العزيمة والمحافظة على عدد الأفراد.

١٣ - ويؤدي انعدام هيكل أمني موحد وفعال إلى استمرار تعرض الأفغانين للتخويف والعنف والإجرام، مما يؤثر سلبا في جميع جوانب عملية السلام. ويحدث ذلك حلقة مفرغة، حيث أن الذين يعربون عن رغبتهم في تسليم أسلحتهم يجدون أنفسهم مضطرين للمحافظة عليها طالما يواجهون انعدام الأمن.

١٤ - ولا يشكل تكوين جيش وطني سوى جزء من الإطار الأمني الضروري. وثمة ضرورة أيضا لتعزيز الجهود المبذولة من أجل إقامة قوة وطنية للشرطة. وشرعت ألمانيا، بوصفها البلد القيادي المعني بإصلاح الشرطة، في تنفيذ برنامج لتدريب أفراد الشرطة وتجهيزهم. وقد أحرز تقدم جيد في تنفيذ هذا البرنامج. وتم إلى الآن تدريب ثمانين مدربا بدأوا بدورهم في تدريب ١ ٥٤٩ ضابطا للشرطة، بمن فيهم النساء. وستجري الحلقات التدريبية التي تستغرق سنة واحدة بأكاديمية الشرطة التي جرى تجديدها حديثا في نطاق المشروع الألماني لتدريب الشرطة. وتعهدت الولايات المتحدة بسخاء ببدء دورة تدريبية

لصالح المبتدئين من أفراد الشرطة وتدريب مدربي الشرطة من مناطق أفغانستان لإجراء دورات خارج كابل. وستقدم فرنسا أيضا الدعم للشرطة الأفغانية، من خلال توفير مختبر للمخدرات والمعدات اللازمة له لصالح العاملين في إدارة مكافحة المخدرات بوزارة الداخلية.

١٥ - وأتاحت حلقة دراسية استمرت أسبوعا واحدا وعقدت في نهاية تموز/يوليه بوزارة الداخلية لرؤساء الشرطة من أفغانستان تحديد مجموعة من الأهداف الوطنية والاتفاق عليها. على أن الشرطة تظل في مجموع أنحاء البلد تعاني نقصا صارخا في المعدات، فضلا عن أن العديد من أفرادها الموجودين خارج كابل لم يتلقوا أجورهم مدة شهور. ولذلك فإن الشرطة غير قادرة على توفير الخدمات الأساسية التي تحتاج إليها المجتمعات المحلية التي تعمل وسطها أو على ملء الفراغ الأمني في العديد من أنحاء البلد.

١٦ - وبدأ الصندوق الاستئماني للقانون والنظام يغطي الاحتياجات الأساسية للشرطة في منطقة كابل. ويتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة هذا الصندوق بتعاون وثيق مع وزارة الداخلية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. وتشمل الأنشطة التي سيغطيها الصندوق إصلاح مرافق الشرطة، وتسديد المرتبات، والتدريب وبناء القدرات، وشراء المعدات غير المهلكة. ومن المؤمل أن تتوفر لهذا الصندوق الموارد الكافية لإتاحة توسيع أنشطة التمويل لتشمل المقاطعات الأخرى في وقت قريب.

١٧ - وتظل الحاجة إلى القضاء على المخدرات إحدى المسائل الأشد إلحاحا التي تواجه أفغانستان. وللأسف، ضعف الزخم الذي تحقق سابقا صوب تحديد استراتيجية شاملة لمكافحة المخدرات، بما في ذلك توفير سبل عيش بديلة لزراعة نبات الخشخاش. وتظل زراعة نبات الخشخاش الوسيلة الوحيدة لكسب القوت بالنسبة إلى عدد كبير من الأفغانين. وقد بدأ غرس محصول السنة القادمة نظرا لانعدام بدائل اقتصادية قابلة للاستمرار. وتعاون الحكومة الأفغانية على نحو وثيق مع مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة وحكومات المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة وألمانيا لوضع وتنفيذ برنامج لمكافحة المخدرات. وسيقدم مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة المساعدة في تخطيط وتنسيق وبناء القدرات الإدارية للبرنامج. ويتوقع الانتهاء من إعداد استراتيجية لمكافحة المخدرات بحلول أواخر تشرين الأول/أكتوبر لعرضها في اجتماع للتشاور مع الوزارات والجهات الشريكة ذات الصلة.

١٨ - أما فيما يتعلق بالعلاقات الدولية، فقد اتخذت الإدارة الانتقالية عددا من التدابير لإبراز سياستها العامة للمواطنة الدولية المسؤولة. وتشمل تلك التدابير توقيع اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (انظر

(CD/1478)، وتضاف الجهود من أجل القضاء على الإرهاب، والقيام بحملة جديدة لمكافحة المخدرات، على النحو السالف الذكر. ويسعى الرئيس قرضاي جاهدا من أجل إقامة علاقات طيبة مع بلدان المنطقة، وخاصة جمهورية إيران الإسلامية وباكستان. وقد أعرب عن عزمه على تعزيز العلاقات المثمرة المتبادلة مع هذين الجارين المهمين. وقد ذكر في الاجتماع الرفيع المستوى المخصص بشأن أفغانستان، الذي عقد بنيويورك في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢: ”إننا نمد يد الصداقة الخالصة لجميع جيراننا على أساس الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي والاستقلال“. وفي هذا الصدد، سرتي خلال اجتماعي بالرئيس قرضاي الذي عقد أثناء المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر الماضي أنه أعاد تأكيد رغبته في أن تستعيد أفغانستان مكائنها كعضو مسؤول في حظيرة المجتمع الدولي.

ثالثا - تنفيذ اتفاق بون: اللجان

١٩ - ينص اتفاق بون على إنشاء عدد من اللجان، تشمل لجنة لحقوق الإنسان، ولجنة قضائية ولجنة دستورية. كما ينص على تشكيل لجان إضافية حسب الاقتضاء.

٢٠ - وتعمل اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان من أجل إقامة مكتبها والاضطلاع بمسؤولياتها الموضوعية. وأسندت اختصاصات محددة لكل عضو من أعضائها بما يتماشى مع برنامج عمل اللجنة. وسيركز هذا البرنامج على التحقيق والرصد، والتعريف بحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والعدالة الانتقالية. وقد تلقت اللجنة عرائض تتعلق بانتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان، وبدأت تسدي المشورة إلى الحكومة بشأن الإجراءات المناسبة التي يتعين اتخاذها. ونظمت اللجنة بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، بعثات لتقصي الحقائق في عدة مقاطعات لمعالجة مسائل حقوق الإنسان. ويعتزم أعضاؤها التعاون عن كثب مستقبلا مع اللجنتين الدستورية والقضائية لكفالة تجسيد مبادئ ومعايير حقوق الإنسان على نحو ملائم في الدستور والإصلاحات القانونية في المستقبل. وعُرض برنامج اللجنة الذي تدعمه الأمم المتحدة ويغطي سنتين على البلدان المانحة بكابل ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف. ومن المؤمل أن يتجسد الدعم القوي للمجتمع الدولي قريبا في التمويل الفعلي لأنشطة اللجنة.

٢١ - أما مسألة العدالة الانتقالية خاصة فقد برزت بشكل مأساوي واكتسبت أهمية عاجلة من خلال التقارير الصادرة عن المقابر الجماعية في شمال أفغانستان. وركزت وسائل الإعلام الدولية اهتمامها على موقع داشتي - ليلي الواقع قرب شيرغان والذي يدعى أنه يضم رفات سجناء الطالبان. وفي آب/أغسطس، أعلنت الفصائل السياسية والعسكرية

الرئيسية بالشمال، في بيان عام مشترك وقعه الجنرال دوستم (جومبيش)، والجنرال عطا (جمعية)، وصردار محمد صهيدي (وحدات إسلامي)، عن استعدادهم للتعاون في إطار التحقيقات شريطة أن تجري على نحو موضوعي ونزيه. ولذلك، يرى هؤلاء أن التحقيقات ينبغي أن تشمل المواقع التي يزعم أنها تضم رفات الأشخاص الذين قتلهم الطالبان. وتدرس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إمكانية قيام خبراء الطب الشرعي بالتحقيق في عدة مواقع في آن واحد. ونظرا للحالة المتقلبة في الشمال، ستكون ثمة حاجة إلى ضمانات أمنية إضافية. وتتفق اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة على ضرورة إجراء التحقيقات بطريقة تبتعد عن الدعاية وأن تركز بالأساس، في الوقت الراهن، على العثور على الأدلة والمحافظة عليها وإعادة رفات الجثث إلى الأسر لدفنها بشكل كريم، ما أمكن. ولا تسمح الحالة الراهنة بإجراء تحقيقات منهجية وكاملة بشأن هذا النوع من انتهاكات حقوق الإنسان وغيره، سواء تعلق الأمر بالماضي البعيد أم بالماضي القريب. فليست هناك حاليا الوسائل اللازمة لكفالة أمن الشهود وحمايتهم، فضلا عن أن القيام بمثل تلك التحقيقات سيؤدي إلى تقويض السلام الهش الذي تسعى الحكومة والمجتمع الدولي إلى دعمه وتوطيده.

٢٢ - وقد عالج فريق حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة ما يزيد عن ٤٠ حالة من حالات انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة، بما في ذلك التخويف الذي تعرض له قادة المجموعات السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وتكتسي الحالة خطورة خاصة في منطقة هجرات الوسطى، وفي الأجزاء الغربية والشمالية الشرقية من البلاد، حيث يحاول الزعماء السياسيون والعسكريون منع أي تساؤل بشأن الطابع التعسفي للحكم الذي يمارسونه. ولا تزال جماعات عرقية محددة تُستهدف بالعنف والتمييز وتعرض لهما، ولا سيما الباشتون في الغرب والشمال.

٢٣ - وتقوم البعثة أيضا بتقصي إمكانية وجود أنماط معينة من الانتهاكات: كالتجنيد القسري من قبل الفصائل المسلحة المختلفة في الشمال؛ والتخويف داخل المؤسسات الحكومية؛ والأوضاع السائدة في السجون وفي المعتقلات الخاصة.

٢٤ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وتحت رعاية وزارة شؤون المرأة، تعاونت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على دعم وتيسير عقد حلقة العمل التي نظمها الفريق العامل المعني بالبرنامج الجنساني، التي ضمت ٦٠ مشتركا وطنيا ودوليا. وأنشأ الفريق العامل آليات للتنسيق والتعاون فيما بين مختلف الجهات الفاعلة العاملة في الميدان، وحدد برامج جنسانية معينة بغية تضمينها في ميزانية

التنمية الوطنية، وعملية نداء الأمم المتحدة الموحد. وعقب التجربة الإيجابية مع اللويا جيرغا، وتكوين شبكة المندوبات الوطنية التابعة له (انظر الوثيقة A/56/1000-S/2002/737، الفقرة ٣٧)، تعترم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مواصلة التعاون مع وزارة شؤون المرأة، ووزير الدولة لشؤون المرأة، فيما يتعلق بسلسلة من حلقات العمل الوطنية والإقليمية، بغية إعداد نخبة من النساء الأفغانيات توطئة لمشاركتهن في الانتخابات القادمة، بعضهن كمرشحات لشغل مناصب سياسية، وأغليتهن كناخبات. وفيما يتصل بالحقوق الأساسية للمرأة والفتاة، هناك أمر يدعو للقلق يتمثل في إعادة تأسيس إدارة للإرشاد الديني على المستوى المركزي بصورة تُذكر بإدارة (الإرشاد الإسلامي) أيام الطالبان. وقد تمثل جزء من مهام هذه الإدارة، في تدريب عدد من النساء ونشرهن في المؤسسات والأماكن العامة، للترويج لتزمت الأفغانيات في سلوكهن، بما في ذلك فرض قيود فيما يتعلق بمظهر المرأة وآرائها.

٢٥ - ويجري استعراض عضوية اللجنة القضائية من أجل كفالة استقلالها. وطلب الرئيس قرضاي إلى نائبته نعمة الله شهراي، وإلى وزير العدل عبد الرحيم كريمي، وإلى البعثة، المساعدة على إيجاد مرشحين مناسبين. وقد عقد البلد الذي يحتل موقع الصدارة في هذا القطاع، وهو إيطاليا، مؤتمرا للمانحين من مجموعة الثمانية، في يومي ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، في روما. وسينعقد مؤتمر أكبر للمتابعة في الفترة من ١٩ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر، في روما أيضا.

٢٦ - ويدعو اتفاق بون (الفرع الأول، الفقرة ٤) الإدارة المؤقتة إلى الإعداد لانتخابات عامة وإجرائها في غضون سنتين من الانعقاد الطارئ للويا جيرغا. وطلبت أطراف الاتفاق إلى الأمم المتحدة تولى تسجيل الناخبين توطئة لإجراء الانتخابات. واستجابة لهذا الطلب، ذهب أعضاء من شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة، في بعثة إلى أفغانستان في آب/أغسطس من أجل بدء المناقشات مع السلطات الأفغانية المعنية، وجمع المعلومات من أجل إجراء تحليل أولي لمتطلبات إجراء الانتخابات. وستصبح هذه المهمة، التي تشكل تحديا بطبيعتها، أكثر صعوبة بسبب الشواغل اللوجستية والأمنية، فضلا عن عدم توافر البيانات الأساسية. وستتطوي الخطوة المطلوب اتخاذها فوراً للإعداد للانتخابات على إنشاء هيئة لإدارة الانتخابات، كي تنظم العملية الانتخابية وتراقبها.

٢٧ - ويتطلب اتفاق بون أيضا (المرفق الثالث، الفقرة ٣ '٢') إجراء تعداد سكاني جديد. فالمعلومات المستقاة من التعداد ضرورية من أجل التخطيط السليم لعملية إعادة البناء، التي

تتطلب وجود بيانات سكانية وإمائية يمكن الاعتماد عليها. ويتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان مع السلطات الأفغانية في التجهيز لهذه المهمة الرئيسية.

٢٨ - ومن المسؤوليات المهمة التي تواجهها الإدارة الانتقالية، صياغة دستور جديد والتصديق عليه. فبموجب اتفاق بون، يتعين إنشاء لجنة دستورية خلال شهرين من تنصيب السلطة الانتقالية وقيام لويا جيرغا دستورية للتصديق على الدستور في غضون ١٨ شهرا من ذلك التاريخ (الفرع الأول، الفقرة ٦). وقد قام الرئيس قرضاي، في تعديل لنص اتفاق بون دون المساس بروحه، بتكوين لجنة دستورية للصياغة كي تقوم بتجهيز أول مشروع للدستور. وسيجري إنشاء اللجنة الدستورية المكتملة خلال فترة ستة أشهر، حال الفراغ من إعداد مشروع الدستور. وستتولى تلك اللجنة إعداد الصياغة النهائية لمشروع الدستور والموافقة على المشروع الذي سيقدم إلى اللويا جيرغا الدستورية بغية التصديق عليها.

رابعاً - الأمن

٢٩ - شهدت الفترة التي تناولها التقرير السابق عددا من الحوادث الأمنية الخطيرة مما زاد المخاوف القائمة بشأن الوضع الأمني في أفغانستان بصفة عامة. فقد نفذت هجمات ضد أعضاء في الإدارة الانتقالية والمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة. واعتبرت هذه الهجمات مؤشرات على تجدد نشاط والتزام المجموعات المعادية للعملية السلمية، التي لا تزال تشكل مصدر قلق شديد. وقد فضح يوم معين، هو الخامس من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، هشاشة الوضع الأمني في أفغانستان بوضوح مثير للفرع. ففي ذلك اليوم، نجح الرئيس قرضاي بصعوبة من محاولة اغتيال في كندهار، وانفجرت قبلة كبيرة في وسط كابل وقتلت أكثر من ٢٥ شخصا. وكانت هاتان الحادثتان اللتان لم تفصل بينهما سوى سويعات، بمثابة تذكرة موجهة وواضحة بأن هناك أناسا حريصون على استمرار حلقة العنف في أفغانستان. وفي الوقت نفسه، شكلت هاتان الحادثتان الخطيرتان اعتبارا للالتزام المجتمع الدولي بمساعدة أفغانستان، ولا ينبغي السماح لهما بزعة التقدم المحرز في هذا المجال.

٣٠ - ولا تزال تقع صدمات صغيرة بين الفصائل المتناحرة في مختلف أرجاء البلد. إذ لم تفلت منطقة فيه من الصراعات التي تمنع توصيل المعونات وتؤدي إلى اضمحلال ثقة الأفغانيين في المستقبل، وتستمر في إلحاق الأضرار بالأفراد والمجتمعات والهياكل الأساسية.

٣١ - ولم تنج الأمم المتحدة نفسها من العنف. ففي أواخر آب/أغسطس، وضعت قبلة صغيرة خارج دار الضيافة التابع للأمم المتحدة في كابل، أدى انفجارها إلى إصابة شخصين بجروح. كما قذفت قبلة يدوية داخل حرم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في كندهار في بداية آب/أغسطس، لكنها لم تتسبب في إصابات لحسن الحظ. وفي ٢٥ آب/

أغسطس، أصيب أحد الحراس حينما سقطت قذيفتان صاروخيتان في ساحة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، التي تقع إلى جوار قاعدة قوات التحالف في جلال أباد.

٣٢ - وشهدت الأشهر التي تلت انعقاد اللويا جيرغا زيادة في حوادث الإرهاب في العاصمة؛ إذ وقعت عدة هجمات بالصواريخ، وانفجارات للقنابل تسببت، عدا هجمتي ٥ أيلول/سبتمبر، في أضرار بسيطة وإصابات قليلة لحسن الحظ. ولا شك في أن الحالة الأمنية في كابل كانت ستكون أسوأ من ذلك بكثير، لولا وجود القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، تحت إمرة الماجور جنرال حلمي أكين زورلو من تركيا. إذ أدت القوة دورا حيويا في إحباط الهجمات الإرهابية وحماية الحكومة والمواطنين في كابل. وظلت القوة تعمل مع قوات الأمن الأفغانية على تعزيز التعاون واقتسام المعلومات الاستخبارية.

٣٣ - واستجابت القوة أيضا لطلب الرئيس قرضاي بشأن المساعدة في التحقيق في حادثة اغتيال نائب الرئيس، حاج قدير، في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وبالرغم من أن المسؤولين عن حادثة الاغتيال لم يحددوا بشكل قاطع، إلا أن مساعدة القوة أدت فعلا إلى تعزيز إجراءات حماية أعضاء الإدارة الانتقالية، وإلى وضع برنامج خاص لتدريب الحراس الشخصيين.

٣٤ - وتظل المنطقة الغربية أهدأ نسبيا. وبذل الرئيس قرضاي جهودا إيجابية من أجل تخفيف حدة التوتر بين حاكم كندهار، غول آغا، وحاكم هرات، إسماعيل خان، تمثلت في اقتراحه عقد لقاء بين القائدين. وساعد الجنرال ماكنيل، قائد قوات التحالف في أفغانستان، على عقد اللقاء بين هذين القائدين.

٣٥ - وبينما ازداد عدد الصراعات بشكل مثير للقلق منذ انعقاد اللويا جيرغا، إلا أن قادة المناطق والحكومة، وفي بعض الحالات الأطراف المتحاربة نفسها، كانوا يعملون من أجل احتواء القتال ووضع نهاية له. وتُستحضر هنا الحالة في الشمال، الذي وإن كان قد شهد استمرار لنشوب معارك صغيرة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، فقد اعتمد فيه قائدا الحزبين المتنافسين، جمبيش وجمعية، نهجا إيجابيا بقدر الإمكان. ويبدو أن حدة التوترات بدأت تخف قليلا حول مزار شريف، بعد أن أسفرت الجهود الدبلوماسية المحلية التي اتسمت بالصبر والمثابرة، عن ازدياد التعاون بين الجنرال عطا من حزب جمعية، والجنرال دوستم من حزب جمبيش. وجرى على وجه الخصوص، التوصل إلى اتفاق بشأن نزع سلاح المدينة، حيث جرى بالفعل تجريد معظم أحيائها من الأسلحة. وأعلن القائدان عن أنه لن يوجد في المستقبل مكان للقادة الذين يتقاتلون من أجل المصالح الشخصية. ونجح تدخل اللجنة الأمنية المشتركة، التي تضم ممثلين لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، في وضع حد أيضا لبعض الصراعات الصغيرة، قبل أن تتفاقم وتنتشر. وقد انشغلت اللجنة بالعمل على

إيجاد حلول للصراعات، وإنشاء مجالس شورى، والمشاركة في الأعمال الطوعية لنزع أسلحة المقاطعات التي شهدت أحداث قتال. وستواصل الأمم المتحدة، بالتعاون مع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين والسلطات المحلية، محاولة الاستفادة من هذا التقدم، وتكرار تجربته في مناطق أخرى.

خامسا - الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعمير

٣٦ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، كانت حكومة أفغانستان والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية الأفغانية منهمكة بشدة في التصدي للأزمة الإنسانية بتدبير الاحتياجات المباشرة الماسة، ثم تحول محور تركيزها الآن إلى العمل في إطار متعدد الجوانب على إعادة بناء المجتمعات المحلية والتصدي للجوانب الكثيرة المتعلقة باضطراب الأمن الغذائي وتهيئة فرص العمل وتحسين الرعاية الصحية وتوسيع دائرة الخدمات الاجتماعية.

٣٧ - والأمم المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بدعم حكومة أفغانستان في تنفيذ إطارها للتنمية الوطنية وعملية الميزانية المقابلة. وعلى خلاف العام الماضي، سيرتكز برنامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في المرحلة الانتقالية للفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ إلى آذار/مارس ٢٠٠٤ على خطة تُنفذ تحت قيادة الحكومة وعلى أولويات الحكومة المحددة لفترة الشهور الثمانية عشر القادمة. وقد أعدت هذه الخطة بالتشاور مع مجلس الوزراء، وجرى تشجيع الوزراء على تكوين رؤى وتحديد أولويات خاصة بهم بدعم من أمانات البرنامج.

٣٨ - ويمكن تلمس دلائل واضحة للتقدم في أفغانستان في الحملة الناجحة التي شنت من أجل إعادة الأطفال إلى مقاعد الدراسة، حيث أكدت دراسة استقصائية أعدتها حكومة أفغانستان/منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن أكثر من ٣ ملايين طفل قيدوا في ٦٥٠٠ مدرسة. وتمثل الفتيات ٣٠ في المائة من مجموع الطلاب المقيدون بالمدارس. كما أن نسبة النساء بين المعلمين البالغ عددهم ٧٠.٠٠٠ معلم تكاد تصل إلى الثلث. وبات التحدي الآن هو الحفاظ على انتظام الطلاب في الدراسة، وإصلاح المنشآت المدرسية القائمة، وبناء مدارس جديدة في المناطق التي تخلو منها في الوقت الراهن (حيث تنظم الكثير من الفصول في ظل شجرة، بالمعنى الحرفي للكلمة)، والارتقاء بنوعية التعليم، بما في ذلك ضمان دفع رواتب المعلمين. كما أن المدارس الثانوية وجامعة كابل فتحت أبوابها من جديد.

٣٩ - ومن مظاهر التقدم الأخرى العودة الجماعية للاجئين إلى أفغانستان. ففي إطار عملية العودة الطوعية، التي هي أكبر عملية من نوعها في العالم منذ ٣٠ عاما، عاد حوالي ١,٧

مليون لاجئ إلى أفغانستان من (أساسا) باكستان، وجمهورية إيران الإسلامية، ودول وسط آسيا. وقد عاد منهم قرابة المليون إلى كابل مقاطعتي وناغارهار، وحوالي ٣٠٠ ٠٠٠ شخص إلى باروان، وبغلان، وكندوز، وكندهار. وتتولى قيادة عملية العودة وتنسيقها وزارة شؤون اللاجئين والعودة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالاشتراك مع وزارة شؤون التعمير والتنمية الريفية ووزارة الشؤون الحضرية. والتحدي الباقي هو مساعدة العائدين على بناء حياتهم من جديد وتوفير التعليم لأطفالهم في مناطق العودة. وعاد أيضا أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا إلى مناطقهم الأصلية. ومع هذا، يظل بعض المشردين داخليا يواجهون صعوبات حقيقية، مثل الباشتون الذين ينتظرون العودة إلى ديارهم في الشمال التي فروا منها تحت وطأة الاضطهاد، والكوتشين (البدو) الذين فقدوا سبل كسب الرزق. ويظل طريق العودة مسدودا أمام الكثيرين غيرهم من سكان المقاطعات التي مازالت تعاني من الجفاف. ومن ثم، يلزم الاستمرار في تزويدهم بالمساعدات الإنسانية وأنشطة الحماية لمدة عام آخر على الأقل.

٤٠ - وفي قطاعي المعونة الغذائية والأمن الغذائي، تقدر آخر دراسة استقصائية للمحاصيل والإمدادات الغذائية أجرتها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في عام ٢٠٠٢ أن إنتاج الحبوب قد تحسن بما يربو على ٨٠ في المائة في المناطق المزروعة. ولكن قلة الأمطار وقلة النشاط الزراعي عموما سيؤديان مع هذا إلى حدوث عجز خطير في الإمدادات الغذائية في بعض أجزاء هذا البلد. وستظل مسألة توفير الغذاء وإتاحة سبل الحصول عليه من أعقد المشاكل في المناطق المعرضة بصفة مزمنة للتأثر بهذه الأزمات، مثل المرتفعات الوسطى، وباداكشان، ومقاطعة غور، وفي المقاطعات الجنوبية مثل كندهار، وزابول، وباكتيا، وخوست التي مازالت تعاني من الجفاف. وعلاوة على المساعدات الغذائية الموجهة، يلزم توفير استثمارات دائمة في قطاع الزراعة. وخلال الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وظفت مشاريع برنامج الغذاء مقابل العمل أكثر من مليون شخص في المتوسط شهريا. ولكن بسبب نقص الموارد، أُرجئ تنفيذ مشاريع الغذاء من أجل العمل الجديدة إلى حين الحصول على تبرعات أخرى.

٤١ - وكان للجفاف الذي أصاب أفغانستان منذ فترة طويلة أثره المدمر على موارد المياه الجوفية في ١٣ مقاطعة متاخمة لباكستان وجمهورية إيران الإسلامية وتركمانستان. ويجري العمل بصورة منسقة من خلال وزارة شؤون التعمير والتنمية الريفية، وبدعم من اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، لتوفير مصادر مياه جديدة وتعميق الآبار التي نضب ماؤها من أجل السكان المتضررين. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، جرى تزويد قرابة ٥٠٠ ٠٠٠ شخص من سكان المناطق المتضررة من الجفاف بما إجماليه ٥٥ مجموعة من

الآبار المحفورة والمضخات اليدوية، و ٨٩١ مجموعة من الآبار الارتوازية والمضخات اليدوية، و ٢١٧ بئرا ارتوازيا، و ٦٨٥ مرحاضا.

٤٢ - وفي قطاع الصحة، بذلت أفغانستان جهودا جبارة للقضاء على شلل الأطفال، وقطعت شوطا طويلا في هذا المضمار، حيث يستمر تحصين ملايين الأطفال إبان حملات الأيام الوطنية للتحصين. وجرى تحصين حوالي ٦,٣ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و ١٢ عاما (٧٠ في المائة من السكان المستهدفين) ضد الحصبة في مختلف أرجاء أفغانستان. وتولت قيادة هذه الجهود وزارة الصحة العامة بدعم من منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وجميع المنظمات غير الحكومية الرئيسية. وبمساندة من المنظمة غير الحكومية المسماة "هيئة علوم الإدارة في مجال الصحة" ومنظمة الصحة العالمية، تجري وزارة الصحة العامة دراسة استقصائية مستمرة ستساعد على معالجة مشكلة توفير الخدمات الصحية في المناطق المحرومة منها.

٤٣ - وتستمر الاستعدادات من أجل الشتاء الذي بات على الأبواب تحت قيادة وزارة شؤون التعمير والتنمية الريفية. وما زالت معدلات عودة اللاجئين التي فاقت المتوقع وخطر تشرد جماعات جديدة من السكان من الأمور المثيرة للقلق. وقد وقعت بعض التطورات الإيجابية التي من المأمول أن تساعد في التصدي لأخطار الشتاء المحددة، ومن بينها تيسر سبل الوصول إلى جميع أجزاء هذا البلد تقريبا على نحو متزايد، وارتفاع معدل التدفق النقدي في المجال الاقتصادي، وغيبة الصراعات واسعة النطاق، وتحسن المحصول. وتحت قيادة وزارة شؤون التعمير والتنمية الريفية، جرى التعرف على أضعف السكان المعرضين لأخطار الشتاء والذين هم بالتالي بحاجة إلى معونة شتوية، وأدرج مليوني شخص تقريبا في هذه الفئة، وتركز البحث في المناطق الشمالية والغربية والمرتفعات الوسطى. وما زال الوقت متاحا لتوسيع دائرة مشاريع النقد مقابل العمل الموجهة لخدمة الجماعات الضعيفة والتصدي للنقص في الإمدادات الغذائية، وذلك بشرط توفر الموارد اللازمة. ومع اقتراب الشتاء، ظهرت بوادر تدفق السكان من أفغانستان إلى باكستان، وهو اتجاه سبق أن لوحظ في السنوات السابقة أيضا. وسيطلب الوضع رسدا دقيقا على مدار الشهور القادمة.

٤٤ - وفي ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ خلف الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان، الذي يتشارك في إدارته كل من مصرف التنمية الآسيوي والبنك الإسلامي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، صندوق السلطة المؤقتة في أفغانستان الذي كان يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويغطي الصندوق الاستئماني الجديد بنود النفقات المتكررة في ميزانية الحكومة، وأنشطة الاستثمار وبرامجه، ومن بينها مشاريع الإنعاش سريعة المفعول، وتوفير

التمويل اللازم لدعم مشاركة الخبراء الأفغان المقيمين في الخارج في جهود التعمير، وتوفير برامج التدريب للأفغان. وبلغ إجمالي التبرعات المقدمة من المانحين حتى الآن حوالي ٨١ مليون دولار، ومن المتوقع الحصول على ٦٠ مليون دولار إضافية. وقد صرف الصندوق في مطلع تموز/يوليه مبلغ ١٨,٥ مليون دولار لحساب الحكومة من أجل تغطية الاحتياجات العاجلة في بنود النفقات المتكررة المطلوبة لشهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٢.

٤٥ - وتحقق بعض التقدم المبدئي في مجال إدارة المعلومات ونشرها، وإن كان بحاجة بعد إلى المزيد من الجهد، حيث أصبحت الحكومة طرفا مشاركا في نظام إدارة المعلومات المتعلقة بأفغانستان، الذي يدعم الإدارة في العمل على وضع نظم وطنية للمعلومات وتحليل جوانب الضعف ولرصد التغذية، وكذلك تعقب تدفقات الدعم والمعونة المقدمة من المانحين. وهي مهام كانت تتولاها الأمم المتحدة ذاتها في السابق، ومن ثم يجدر التنويه بأنها باتت تتم الآن تحت رعاية الحكومة.

٤٦ - وفيما يتعلق بتعبئة الموارد عن طريق برنامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدات الفورية للشعب الأفغاني في المرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٢، جرى التعهد بتقديم مبلغ ٨٢٣ مليون دولار منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وأنفق بالفعل مبلغ ٨١٠ مليون دولار تقريبا في أفغانستان هذا العام، وهذا بخلاف مبلغ ٦٠ مليون دولار أخرى من التبرعات المؤكدة المتعهد بتقديمها لم يسدد بعد.

٤٧ - وعُقد اجتماع لفريق التنفيذ في كابل في يومي ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ برئاسة وزير المالية، وحضره مشاركون من جميع القطاعات الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمانحون. وركز على مسودة عمل لميزانية التنمية الوطنية قدمتها الحكومة، كما عالج مسائل إنسانية وآليات التنسيق بين الجهات المانحة وشركاء التنمية في أفغانستان. وعكس مشروع الميزانية الوطنية مجموعة مشتركة من الأولويات التي تجسدت في سلسلة من البرامج الشاملة، من بينها مشاريع من أجل البنية التحتية التعليمية، والبنية التحتية الحضرية، والاستثمار في الموارد المائية، والبنية التحتية لنظام الحكم الوطني، والنقل (الطرق الرئيسية والمطارات)، وكذلك برنامج للتضامن الوطني. وسيتم الانتهاء من إعداد الميزانية في الأشهر القادمة من خلال مشاورات إضافية داخل أروقة الحكومة ومع الشركاء.

٤٨ - ويواصل برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام في أفغانستان الاضطلاع بالأنشطة التثقيفية في مجال مسح الألغام، وإزالتها والحد من مخاطرها في جميع أنحاء البلد، ووسع عملياته لتشمل

العديد من المناطق التي كان من المتعذر بلوغها من قبل بسبب القتال. وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، زاد عدد الأفراد العاملين في البرنامج من ٥٠٠ ٤ إلى ٧٠٠٠ ٧ فرد، وعُوضت معظم المعدات التي فقدت خلال الصراعات الأخيرة. ونتج عن ذلك تطهير أزيد من ٢٥٠ ٠٠٠ ٤ متر مربع من حقول الألغام وأكثر من ٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠ متر مربع من ميادين المعارك السابقة، وتدمير أزيد من ٣٠٠ ٠٠٠ ٣ لغم وجهاز غير منفجر خلال عام ٢٠٠٢. وبطلب من الحكومة الانتقالية، وضع البرنامج استراتيجية لتمكين الحكومة من الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، التي انضمت إليها في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. (ويسرني أن أشير إلى أن وزير الخارجية، عبد الله عبد الله، قد قدم صك الانضمام إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان ماري غيهينو، في أيلول/سبتمبر). وتتوقع هذه الاستراتيجية تطهير كل الأراضي التي تكتسي أولوية قصوى من الألغام في غضون خمس سنوات، وتطهير ما تبقى من الأراضي في السنوات الخمس التالية. وسيمكن ذلك أفغانستان من الامتثال التام لشروط الاتفاقية التي انضمت إليها، غير أن ذلك سيتطلب تمويلاً مستمرا من المانحين إذا أُريد تحقيق هذه الأهداف في غضون هذا الإطار الزمني.

سادسا - دعم البعثة

٤٩ - منذ اجتماع اللويا جيرغا، ركزت أنشطة دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان على دمج بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان على مستوى الأفراد والمعدات، وتوحيد أماكن العمل، والموارد، والخدمات التي تستفيد منها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان في كابل والمقاطعات. وتتعاون بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمانة العامة للأمم المتحدة لإجراء جرد كامل لجميع الأصول السابقة لمكتب الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان تمهيداً للبت بشأن توزيعها على الجهات المستفيدة المستحقة لها. وستتم هذه العملية بنهاية تشرين الأول/أكتوبر.

٥٠ - وتتمثل أولويات دعم البعثة للفترة المقبلة في التخطيط للأحداث السياسية الكبرى المقبلة - الجمعية التأسيسية للويا جيرغا والانتخابات - وفي بناء قدرات الموظفين الأفغان على الاضطلاع بأنشطة الدعم التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. وتتواصل عملية التخطيط المتكامل فيما بين عناصر البعثة من أجل تحديد احتياجاتها من الدعم حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ومن أجل تمكين أكبر عدد من الأفغان من

الناحية العملية لاستلام مهام الدعم والتخفيف من وجود الأمم المتحدة، تُعيّن حالياً وظائف ملائمة لتحويلها من فئة الموظفين الدوليين إلى فئة الموظفين الوطنيين. وفي الآن ذاته، تُحدّد حالياً الاحتياجات التدريبية في المجال التقني والإداري، وتنفيذ برامج التطوير، لتشمل اللغة الانكليزية والتدريب على استعمال الحاسوب.

٥١ - وفي مقر الأمم المتحدة، ستتحوّل المسؤولية القيادية عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان في بداية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ من إدارة الشؤون السياسية إلى إدارة عمليات حفظ السلام وفقاً للأحكام الواردة في الفقرتين ١٢٦ و ١٢٧ من تقرير المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات" (A/57/387). وليس لهذا التحول أي آثار عدا ترشيد مهام الأمانة العامة كجزء لا يتجزأ من عملية الإصلاح الجارية. فقد كانت إدارة عمليات حفظ السلام معنية بإدارة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان حتى عندما كان لإدارة الشؤون السياسية الدور القيادي، وستواصل إدارة الشؤون السياسية ارتباطها بشكل وثيق جداً بأفغانستان، وبخاصة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، بعد ١ تشرين الثاني/نوفمبر، لاسيما في مجال إسداء التوجيه والخبرة في مجال السياسة العامة فيما يتعلق بالمسائل الانتخابية والدستورية.

سابعاً - الملاحظات

٥٢ - وموعد الذكرى الأولى لتوقيع اتفاق بون يقترب، أصبحت الملامح العريضة لعملية السلام في أفغانستان أكثر وضوحاً وأضحت التحديات القائمة أكثر تجلياً. فالبيئة السياسية صعبة، والهجمات المشار إليها في هذا التقرير تبين أن أعداء عملية السلام لم يتخلوا عن استخدام العنف وسيلة لزعزعة استقرار الحكومة والحيلولة دون توطيد دعائم السلام. ويسعون سعياً حثيثاً لاستغلال ما يشعر به الشعب من إحباط إزاء وتيرة إعادة البناء، واستمرار عدم الأمن، وإساءات القادة المحليين الذين ظهروا من جديد عقب سقوط حركة طالبان. وليست هذه المساعي التي تبذلها العناصر المتطرفة بلا هدف. فقد كان أمّيار أسس القانون والنظام ما بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥ عاملاً رئيسياً وراء ما حققته حركة طالبان من انتصارات في السنوات اللاحقة.

٥٣ - ولمواجهة هذه المخاطر، لدى قيادة أفغانستان عدة أدوات، إلى جانب دعم المجتمع الدولي. إحدى هذه الأدوات التعمير. فإعادة بناء الهياكل الأساسية المادية والاقتصادية والاجتماعية لأفغانستان عامل حاسم في ضمان الاستمرارية لعملية السلام. وتدعو الحاجة إلى تهيئة وظائف وإتاحة فرص اقتصادية جديدة لاستعادة الأمل والثقة في أوساط السكان قاطبة. ومن الضروري أيضاً تحقيق أهداف عملية السلام في الأجل القصير مثل

إعادة توطين اللاجئين والمشردين، وتسريح الجنود والمقاتلين السابقين ونزع سلاحهم ومكافحة انتشار زراعة الحشخاش. وفيما يتعلق بالحشخاش، أحث المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان على العمل سوياً لتنفيذ استراتيجية تجمع بين استئصال الحشخاش وعملية المراقبة وبين إيجاد بدائل اقتصادية قابلة للتطبيق. وتلقي عملية إعادة البناء الجسيمة على الإدارة الانتقالية عبئاً ثقيلاً. لذا من أجل رفع هذا التحدي، ستحتاج الإدارة إلى زيادة فعاليتها على الصعيدين الوطني ودون الوطني وتوسيع قاعدة مواردها. وللمجتمع الدولي دور هام في مساعدة الحكومة. وبالتالي، ستواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومنظومة الأمم المتحدة إعطاء الأولوية لتعزيز قدرة الإدارة الانتقالية.

٥٤ - وتعمل حالياً الحكومة الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان سوياً من أجل الإسراع بإكمال قدرة الحكومة، وتقديم المساعدة بشكل لا مركزي وإعداد برامج دون وطنية وفقاً لاحتياجات كل مقاطعة على حدة، والعمل على أن تكون مساهمة الأمم المتحدة أكثر تكاملاً وفعالية من حيث التكلفة. وتضطلع السلطات الوطنية، بدعم من الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء، بدور متزايد الأهمية في مجال تنسيق المساعدة. وألحق عدد من أفراد الأمم المتحدة بمكاتب حكومية من أجل دعم الإدارة في وضع سياساتها وإعداد أنشطتها. وفي الأشهر المقبلة، سيزداد هذا الدعم تنقيحاً، بالتشاور مع الحكومة، بوضع خطة شاملة لبناء القدرات تركز على إصلاح الخدمة المدنية، وزيادة لامركزية المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة، بحيث تصبح متكاملة على الصعيد الإقليمي.

٥٥ - بيد أنه رغم هذه البوادر المشيرة إلى تحقق تقدم، تظل الحكومة، مع الأسف، مفتقرة جداً إلى الموارد اللازمة. فالاحتياجات الإجمالية لبلد يتعافى من مخلفات الصراع والدمار والجفاف طيلة أزيد من عقدين من الزمن كقيلة بأن تستنفد حتى مبلغ ١,٨ بليون دولار التي تُعهد بها بسخاء في مؤتمر المانحين الذي عقد في طوكيو يومي ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (انظر A/56/801-S/2002/134، الفقرة ١٥ من المرفق).

٥٦ - ومن أجل بشارات الأمل في أفغانستان عامل يشكل أيضاً عامل ضغط شديد على الاقتصاد الهش وعلى قدرة أفغانستان على الانتعاش. وأشار في هذا الصدد إلى العدد الكبير غير المتوقع للاجئين العائدين. وأشاطر حكومة أفغانستان وشعبها في الإعراب مرة أخرى عن امتناننا لحكومات البلدان التي جادت باستضافة اللاجئين الأفغان لسنوات عديدة. وتحملت باكستان وجمهورية إيران الإسلامية النصيب الأوفر من هذا العبء

الثقل وتستحق ضيافتهما العرفان مرة أخرى. ونناشدهما أن يتحليا بالصبر ومزيد من التفهم إزاء جارتهما، أفغانستان، وهي تكافح من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستيعاب ذويها العائدين إليها.

٥٧ - إن تحسن الوضع الأمني شرط أساسي لنجاح جهود إعادة البناء. فالمليشيا المحلية تمنع المشرفين المدنيين من القيام بالتزاماتهم، وتبتز المزارعين ورجال الأعمال وتخوض معارك ضد فصائل أخرى فتشرد السكان المحليين وتهيئ بيئة يسهل فيها انتهاك حقوق الإنسان. لذا يعد إنشاء قوات أمن وطنية - من الجيش والشرطة على السواء - وتعزيز النظام القضائي أمرا رئيسيا لاستعادة القانون والنظام. وقد التزم المجتمع الدولي بالمساعدة في إنشاء هذه المؤسسات الجديدة للحفاظ على الأمن والقانون والنظام؛ غير أن نجاح هذه العملية يتوقف أولا وقبل كل شيء على التزام الفصائل الكبرى التي بسطت وجودها العسكري على مختلف أنحاء البلد. لذا فإن المسؤولية الأولى لهذه الفصائل تتمثل في نبذ مصالحتها جانبا، والحيلولة دون أن يوقع الشقاق الحالي بينهم البلد مرة أخرى في هوة الخروج عن القانون، وتمكين البلد بدلا من ذلك من إعداد العدة بقوى وطنية موحدة فعالة. لا حاجة إلى القول إن استعادة الأمن تتوقف أيضا على المساعدة الدولية. لذلك، أحث المجتمع الدولي على دعم هذا القطاع الحيوي، الذي من شأن إصلاحه وتطويره أن يمنح الأفغان حقهم الأساسي في الأمن.

٥٨ - وفي الأجل القريب، يمكن للمجتمع الدولي أن يعمل مع النظراء الأفغان لاتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الظروف الأمنية بفعالية. ولم يتجل ذلك في أي مكان بشكل أوضح مما هو في كابل، حيث تسير القوة الدولية للمساعدة الأمنية دوريات بشكل منتظم محققة نتائج ممتازة. وما أزال أعتقد أن توسيع هذه القوة الدولية أفضل وسيلة متاحة لتحسين الوضع الأمني في جميع أنحاء أفغانستان. وما يزال الأفغان من جميع أنحاء ومن كل مشارب الحياة يطالبون بذلك. وكما أبلغ ممثلي الخاص مجلس الأمن في تموز/يوليه: "سيكون لتوسيع القوة الدولية للمساعدة الأمنية أثر هائل على الأمن ويمكن تحقيق ذلك بقوات قليلة نسبيًا، وبتكلفة قليلة نسبيًا، ودون خطر جسيم على تلك القوات".

٥٩ - وتفصي هذه المسألة إلى الحديث عن البعد السياسي لحطة السلام. كان الهدف الأولي لعملية بون إنشاء حكومة تمثل الجميع. وقد عاجل الاجتماع الطارئ للويجا جيرغا وإنشاء حكومة انتقالية بعض جوانب القصور في الإدارة الانتقالية من حيث التمثيل؛ ومن المتوقع أن تكون انتخابات عام ٢٠٠٤ فرصة لإتمام هذه العملية. غير أن عدم الثقة ما

يزال، في الآن ذاته، يؤثر في العلاقة القائمة بين الحكومة المركزية وفئات السكان التي ترى أنها مسلووبة الحقوق في ظل الإدارة الحالية. ويعد هذا الإحساس بالإقصاء من العملية السياسية مصدر قلق خاص في أوساط البشتون في كل من الشمال والجنوب. وبشكل أعم، يتضح أن مهمة إعادة البناء السياسي للبلد كانت أصعب لما خلفته الحرب الأهلية بسنواتها العشر من تصدعات عرقية عميقة. وهنا، أيضا، على القادة الأفغان، داخل الحكومة وخارجها، أن يبعثوا إشارة قوية إلى المجتمع الأفغاني بعزمهم على العمل سويا، بصرف النظر عن الخلفية العرقية، والانتماء السياسي، لإخراج البلد من هذه المرحلة الدقيقة جدا من تاريخه. وعلينا نحن في المجتمع الدولي، بدورنا، أن نبعث إلى القيادة الأفغانية والشعب الأفغاني قاطبة إشارة قوية بأننا، في هذا المعطف الحرج، عازمون أيضا على البقاء إلى جانبهم.

٦٠ - وختاما، أود أن أثنى مرة أخرى على الجهود التي بذلها ممثلي الخاص، السيد الأخضر الإبراهيمي، وموظفوه. فقد كانت الفترة الزمنية التي أعقبت التقرير الأخير، كما وُصف ذلك أعلاه، فترة عدم استقرار تعرض المجتمع الدولي فيها إلى الهجوم بشكل متزايد. لذلك كانت شجاعتهم وقدرتهم على التحمل في هذه الظروف، وعلى العمل بجدية وفعالية رغم هذه الظروف، جديرة بالثناء.